مؤتمر جامعة صنعاء يدين تنصُّل المشترك عن الحوار

□ د. محمد ضيف الله

■ دانت أمسية رمضانية أقامها فرع المؤتمر الشعبي العام بجامعة صنعاء تنصل اللقاء المشترك عن الحوار مع المؤتمر على أساس اتفاق فبراير بتأجيل الانتخابات البرلمانية التي كان مزمعاً إجراؤها إبريل الماضي. وفي الأمسية المنظمة من فرع المؤتمر بجامعة صنعاء تربية أرحب وخولان، قال نائب رئيس دائرة الفكر والثقافة بالمؤتمر الدكتور محمد ضيف الله إن المؤتمر الشعبي تهيأ لخوض الانتخابات النيابية في موعدها الدستوري والقانوني، لكنه وافق المشترك على تأجيل الانتخابات عامين من أجل المصلحة الوطنية وحرصاً منه على مشاركة مختلف القوى السياسية في العملية الانتخابية.

وواصل الدكتور محمد ضيف الله: ان المؤتمر وجه رسالة لأحزاب المشترك دعاها فيها للحوار وفقاً لاتفاق فبراير الماضي الذي ربط التأجيل بالحوار حول إصلاحات لتطوير النظام السياسي والانتخابي، وإجراء تعديلات دستورية وعلى قانون الانتخابات، وكذا تشكيل اللجنة العليا للانتخابات.

ولوّح بكتيب عنوانه (هذا بيان للناس) أكد أنه يتضمن رد المشترك على المؤتمر برسالة خلقت عراقيل أمام الحوار خارجة عن اتفاق فبراير، واشترطت أن يشمل الحوار الخارجين على القانون من متمردي صعدة ودعاة الانفصال في الداخل والخارج.

من جانبها وصفت رئيس فرع المؤتمر بكلية تربية أرحب الدكتورة نجاة الطلبي الأمسية بأنها الأولى من نوعها من حيث مشاركة نساء فيها.. مشيدة برعاية ودعم رئيس الجمهورية، رئيس المؤتمر للمرأة على مستوى التنظيم المؤتمري وعلى المستوى العام.□

في أمسية رمضانية بحضرموت

الاحتفال بالذكرى الـ 27 لتأسيس المؤتمر

■ احتضنت قاعة المكتب التنفيذي مساء الاربعاء الماضي بمدينة المكلا أمسية احتفائية رمضانية بمناسبة الذكرى الـ٢٧ لتأسيس المؤتمر الشعبي العام ومرور ١٩ عاماً على تكوين فرع المؤتمر في ساحل حضرموت في يوليو ١٩٩٠م، حيث كانت الانطلاقة بانتخاب لجنة تحضيرية لفرع المؤتمر بالمكلا وذلك في قاعة كلية التربية بحضور الأستاذ عبدالحميد الحدي عضو اللجنة العامة آنذاك مشرف محافظة حضرموت لمرحلة الانشاء والتكوين.

متابعة/ صلاح العجيلي

حسن باعوم: في المؤتمر تقول رأيك ولا تخاف على رأسك

أسوان بن حويل: محطة مهمة في مسيرة العطاء الوطني

مبروك بن مهدي: يجب الاهتمام بمؤسسي المؤتمر

عن هذه المراحل المهمة في حياة تنظيمنا حرصنا أن نلتقي الاستاذ حسن صالح باعوم عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام الرئيس الأسبق لفرع المؤتمر بالمحافظة والذي يعمل حالياً قنصلاً لسفارة بلادنا في المملكة العربية السعودية بمدينة جدة.. حيث يقضي إجازة شهر رمضان بين أهله في المكلا، وكان من أبرز الحضور في فعالية الاحتفاء بالتأسيس.

□ ماذا يشكل لك الاحتفال بمرور ٢٧ عاماً على تأسيس المؤتمر ومرور ١٩ عاماً على إنشائه في حضرموت؟

– أود في البداية أن أشكر صحيفة «الميثاق» الغراء على إتاحة هذه الفرصة ، كما أشكر الاخوة في قيادة فرع المؤتمر بحضرموت الذين وجهوا لي الدعوة للمشاركة والحضور ، وكم أنا سعيد وأنا أتحدث اليكم بعد أن التقيت أغلب الزملاء والأصدقاء ورفاق الدرب القدامى وحديثي العهد، هذه مناسبة غالية علينا جميعاً.

من دواعي سروري أن أكون مشاركاً اليوم في المكلا بهذه المناسبة وشيء يثلج الصدر أن يتم الاحتفال بمناسبة التأسيس وهذه الجهود محسوبة لقيادة فرع المؤتمر بحضرموت «الساحل» هذه القيادة التي يترأسها رفيق درب النضال الاخ عوض حاتم .. ولهذه المناسبة في نفسي وقع خاص ودلالات عظيمة وذكريات جميلة لا يستطيع الانسان ان ينسيها على الاطلاق، تجربتنا في المؤتمر الشعبي العام ٢٧ عاماً منذ التأسيس في اغسطس ١٩٨٢م وفي حضرموت تجربتنا ١٩ عاماً منذ قيام الوحدة اليمنية المباركة وتاسيس فرع المؤتمر بالمكلا في يوليو ١٩٩٠م، بل إن تجربتنا نحن كزملاء وعملنا السياسي يفوق الـ٢٧ عاماً، لأننا التحقنا بالعمل السياسي ونحن طلبة في الستينات من القرن الماضي والاخ عوض حاتم يتذكر وربما كثيرون من الزملاء ايضاً يتذكرون حينما كنا أعضاء في الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل، وكانت دروب النضال حينها تقتضي السرية والالتزام الصارم وعدم وجود ديمقراطية في الحياة التنظيمية الداخلية آنذاك، والكثير كانوا يعرفون شعار:«نفّذ ثم ناقش».. هكذا كان الشعار ولكن العلاقات التنظيمية الداخلية بعد ذلك تطورت، وتطورت أكثر تجربة الجبهة القومية بعد الاستقلال ومن ثم جاء قيام التنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية ثم الحزب الاشتراكي اليمني، ومررنا بتجربة طويلة في العمل السياسي من صراعات ومن غياب الديمقراطية الداخلية في تلك التنظيمات آنذاك، ودفعنا الضريبة غالية ، وكانت لنا آراء حينها ودفعنا ثمن الاختلاف حول بعض القضايا وبالذات منذ يونيو ١٩٧٨م وما بعدها في ١٣ يناير ١٩٨٦م ودخلنا السجون وخرجنا منها شم الانوف كما تخرج الاسد من غابها.. مع الاعتذار للشاعر الكبير المرحوم محمد محمود الزبيري.

وبعد كل هذه المراحل والصعوبات والتجاذبات الدولية والاقليمية كان المخرج الوحيد أمام المجتمع اليمني بشكل عام شمالاً وجنوباً هو الولوج الى الوحدة اليمنية المباركة التي كانت مطلباً رئيسياً لكل جماهير الشعب، ونحن في حضرموت وبعد أن خرجنا من تلك الاحزاب القديمة وأصبحنا عقب تحقيق وحدة الوطن نتداول خيارات جديدة في ظل الوحدة هي خيارات الانتماء السياسي وكان أمامنا تجربة جديدة تعتمد التعددية السياسية، فكان الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح والمؤتمر الشعبي العام، والحزب الديمقراطي وهو حزب جديد ناشئ حينها كان يترأسه علي عبدالرزاق باذيب، وبعد تدارس الاوضاع والخيارات كان خيارنا المؤتمر الشعبي العام لأنه يحرمها الدستور والقانون كعمليات التقطع والاختطافات وأعمال القرصنة البرية التي لا تختلف في مضامينها عما يقوم به القراصنة الصوماليون في خليج عدن والمحيط الهندي، الامر الذي جعل العديد من المواطنين يتساءلون عن مصير النظام والقانون.

تحديات الفقر والبطالة

لا يختلف اثنان بأن الفقر والبطالة وجهان لعملة واحدة، واليمن وفق المعايير الدولية هي إحدى أفقر بلدان العالم الواقعة تحت خط الفقر بسبب شحة مواردها من ناحية وسوء إدارة هذه الموارد المتاحة من ناحية أخرى، فنصيب الفرد «المواطن اليمني» من الناتج المحلي الاجمالي لا يتجاوز (٩٥٠) .. في السنة قياساً ببعض البلدان الخليجية المجاورة التي تغرق بالثراء، حيث نصيب الفرد في بعضها من ناتجها الاجمالي (٥٦) ألف دولار وتشير هنا بعض التوقعات الى أن سكان اليمن الواقعين تحت خط الفقر يصل الى (٥٠٪)، كما أن هذه النسبة تزداد مع زيادة معدلات البطالة التي تبلغ بحسب المصادر الرسمية (١٥٪) وان كانت النسبة الحقيقية أكبر من ذلك.

تحدي الفساد

تشكل ظاهرة الفساد المستشرية في جهاز الدولة أبرز التحديات التي تواجه المؤتمر الشعبي العام والوطن بشكل عام بالرغم من إنشاء بعض الهيئات ذات العلاقة بمكافحة الفساد وأسبابه إلا أن الامر يزداد خطورة بسبب الانتشار المتزايد لمظاهر الفساد وممارساته في الكثير من أجهزة الدولة ومؤسساتها.

كما أن المسألة الاخطر في هذا الجانب هو أن يصبح أحد مكونات ثقافة مجتمعنا اليمني في ظل غياب الارادة الحقيقية لمحاربتها.

تنظيم أكثر التزاماً وعقلانية ووسطية وشفافية وتستطيع أن تقول رأيك فيه وقد يكون مخالفاً لرأي التنظيم ولا تخاف على نفسك لأنه يكفل لك هذا الحق وحرية الرأي والتعبير والتنوع في الافكار ومن لحظتها اطلعنا على الميثاق الوطني الدليل النظري والفكري للمؤتمر الشعبي العام. ويعلم الله كم كانت الظروف صعبة حينها عام ١٩٩٠م في ظل أحكام سيطرة الحزب الاشتراكي على مفاصل الحياة في المنطقة وكان بعض الزملاء يعتبرون الدخول في المؤتمر الشعبي العام مغامرة وكنا أعداداً قليلة جداً أول من التحقنا بتنظيمنا الرائد في البداية حيث كان المؤتمر الاول يضم (٦٣) مندوباً هم قوام المحافظة وانتخبوا لجنة تحضيرية من خمسة أعضاء هم:

١- أحمد عمر برعود – رئيساً
٢- حسن صالح باعوم – عضواً
٣- عوض عبدالله حاتم – عضواً
٤- أحمد ناصر الفضلي – عضواً
٥- عمر سالم العكبري – عضواً

وقد عملنا بشكل طوعي ونشيط حيث توزعنا على مديريات المحافظة وتوسعنا في العضوية وأنشأنا فروعاً جديدة للمؤتمر لجميع المديريات، ولهذا حقق المؤتمر قاعدة شعبية عريضة تجاوزت اليوم الـ(٢١) ألف عضو في حضرموت الساحل فقط ..

اليوم وبعد مرور ١٩ عاماً يحق لفرع المؤتمر بحضرموت، ان يفخر ويتباهى بما قدمه للمواطنين من تصحيح لأوضاع كانت مختلة طوال ٢٥ عاماً مضت قبل الوحدة ومنها معالجة قضية التاميم التي كان يعاني منها الناس حينها وكان هذا أصعب ملف ومع ذلك عمل المؤتمر على معالجة قضايا الناس وعوض المنتفعين الذين خلقوا أزمة ومشكلة بعد خروجهم من منازل الملاك، كما عملت السلطة المحلية والمؤتمر حينها بصرف قطعتي أرض لكل منتفع بحيث تباع إحداهما والأخرى يبني له على أرضها منزلاً خاصاً به، كذلك يحق للمؤتمر بحضرموت أن يعتز ويفاخر بدعم وإسناد فخامة الاخ الرئيس له وتحقيق طفرة في مجال الخدمات والمشاريع والاستثمار والطرقات والتربية والتعليم وكذلك تواصل الانجازات عاماً بعد آخر في كافة المجالات.

□ كلمة أخيرة؟

– على المؤتمر أن يحافظ على تقاليده الاصيلة والرائدة في مجال تعزيز اللامركزية والديمقراطية في الحياة التنظيمية والالتزام بنتائج صندوق الاقتراع، كما أنه على المؤتمر التزام الحوار وتغليب مصلحة الوطن كما عودنا واعتدنا من قائده ومؤسسه الاول فخامة الاخ الرئيس– حفظه الله.. وأن ينظر الى المستقبل بأفق أوسع فهناك مساحة طيبة للعمل على تحقيق أهدافه المرسومة ومعالجة قضايا الوطن وتعزيز هيبة الدولة ومعالجة أية قضايا ناشئة بالمزيد من الحوار والديمقراطية والشفافية، كما أدعو المؤتمر وقواعده الى الوقوف بجدية أمام أية ظواهر سلبية سواء في حياة التنظيم الداخلية أوفي المجتمع واستيعاب الأهداف والمقاصد التي تعمل لأجلها بعض القوى والجهات المريضة والحاقدة على وطننا وبلدنا، ونحن على ثقة من حنكة وحكمة ربان الوطن وقائد المسيرة المؤسس للمؤتمر الشعبي العام فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح– حفظه الله.

مسيرة العطاء

□ الى ذلك التقينا الاخت أسوان سالم بن صويل عضو اللجنة الدائمة الرئيسية رئيسة قطاع المرأة بمحافظة حضرموت عضو قيادة فرع المؤتمر بالمحافظة والتي قالت:

– الاحتفال بذكرى التأسيس للمؤتمر الشعبي العام تمثل محطة مهمة في مسيرة العطاء لهذا التنظيم الرائد الذي حقق الاستقرار والتنمية لشعبنا بفضل قيادته الحكيمة ممثلة بفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام هذا التنظيم الذي شهد تطوراً مستمراً في برنامجه السياسي ظل مبادراً في إفساح العمل السياسي والتنفيذي وإشراك المرأة، التي أصبحت تحتل مواقع متقدمة في مختلف المجالات.. أهنئ نفسي وأهنئ المؤتمريين جميعاً بهذه المناسبة.. وكل عام والجميع بخير.

التقارب والألفة

□ كما تحدث الاخ مبروك بن مهدي أحد مؤسسي فرع المؤتمر بالمحافظة الدائرة «١٤٢» مدينة المكلا قائلاً:

– نطالب قيادة الفرع والأمانة العامة للمؤتمر بدعم ومساندة جهود فرع المحافظة لما من شأنه تحقيق التقارب والألفة بين الجيلين الجيل المؤسس في عام ١٩٩٠م بالنسبة لنا هنا في حضرموت والجيل الجديد الذي بدأ يأخذ دوره ومكانه في العمل السياسي.. وأنا هنا أطرح هذه الفكرة من واقع تجربة لما سيعود على المؤتمر من تماسك وتلاحم.. ونقولها صراحة على المؤتمر ان يهتم بمؤسسيه وكوادره الاولى ولا يهمل الآخرين، وبهذا سيكون ضمن الجميع الى جانبه، واقترح بهذه المناسبة أن تكرم قيادة الفرع بالمحافظة العام القادم بعض المؤسسين عرفاناً بأدوارهم المهمة في مرحلة البناء والتأسيس، كما أشاد بالدور التنويري الذي تقوم به صحف المؤتمر وفي المقدمة منها صحيفة «الميثاق» و«المسيلة» والموقع الالكتروني الجديد لفرع المؤتمر بالمحافظة «الخيل نت»، متمنياً أن يتم قريباً إشهار الموقع الالكتروني «المسيلة نت» أسوة ببقية صحف المؤتمر وذلك لما يحتله الجانب الاعلامي والفكري في ظل ظروف مهمة في تاريخ شعبنا.□

المؤتمر في مواجهة ثقافة التطرف

رئيس التحرير

■ ظلت ثقافة العنف والتطرف والكراهية والتعصب سنوات تتقد نيراناً تحرق كل جميل في الوطن.. وسعيراً تحصد شباب اليمن، فكأن لابد من حل.. كان قدر شعبنا مرتبطاً بقيام المؤتمر الشعبي العام التنظيم الذي بدأ منذ الأيام الأولى لتأسيسه يخوض معركة وطنية شجاعة.. ويسطر ملاحم تاريخية بانتصاراته العظيمة على كل معسكرات التطرف والتعصب والتشدد والتخريب والإرهاب التي انتشرت في كل أرجاء الوطن.

قبل سبعة وعشرين عاماً أعلن فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام عن تاسيس هذا التنظيم الرائد لقيادة معركة شعبنا الحاسمة متسلحاً بثقافة الوسطية والاعتدال، والتسامح والتصالح والحوار ضد كل الأوضاع القبيحة التي انتهجتها تلك الثقافة المفخخة.. في بدايات ثمانينيات القرن الماضي لم تكن اليمن مقسمة إلى شطرين بل كانت مقسمة بين قوى الإرهاب وعصابات التخريب وأحزاب العنف والجبهات الماركسية والتكفيرية.. وفرق الانقلابات والدروع، وأعداء الوحدة، والثورة والجمهورية..

بيد ان الرئيس علي عبدالله صالح ومعه كوكبة المؤسسين قاد ثورة عظيمة بتأسيس المؤتمر الشعبي العام الذي عبر عن الضمير الوطني ويعلن بداية ميلاد جديد للإنسان اليمني..

بعد أن تقدم فارس الوطن مؤسس المؤتمر كل الصفوف فاضحاً أدعياء الوطنية بمشروع وطني عظيم جعل كل البرامج والشعارات تتساقط أمام عظمة مضامين الميثاق الوطني.. وهكذا أدار الرئيس عجلة التاريخ ليعيد حركتها إلى المسار الوطني الصحيح..

اليوم وبمناسبة الاحتفال بتنظيمنا الرائد المؤتمر الشعبي العام نجد أنفسنا في معركة جديدة وفي مواجهات متجددة مع قوى التطرف والإرهاب والتخريب والتآمر بعد أكثر من عقدين من الزمن..

نفس القوى الإرهابية والمتآمرة تعيد إنتاج نفسها بل ان بعضها ترفض حتى تغيير الأقنعة ولو لمواكبة الموضة أسوة ببعض الأحزاب التي فتحت أبواباً جديدة لتخرج لنا مشاريعها الإجرامية التي تستهدف شعبنا ومكاسبه الوطنية..

□ إن المعركة التي يخوضها أبناء القوات المسلحة والأمن الأبطال ومعهم أبناء شعبنا العظيم ضد الإرهابيين والكهنة في صعدة بدأت تفرز بوضوح أن أعداء الثورة اليمنية، وأعداء الجمهورية.. هم من يقودون المؤامرة الجديدة اليوم ويقفون في المتاريس المعادية لشعبنا وثوابتنا الوطنية..

المستجدات الأخيرة تضع المؤتمر الشعبي العام وفي المقدمة كل الشرفاء والمخلصين من أبناء شعبنا اليمني العظيم أمام معركة مصيرية للحفاظ على الجمهورية والوحدة ومنجزاتها..

□ وهذا يتطلب من المؤتمر الشعبي العام كمسؤول مسؤولية دينية ووطنية وتاريخية ان يستنفر كل قواه ويتقدم الصفوف لمواجهة ميليشيات الإرهابيين المسلحة التي تضم التحالف الشيطاني للإماميين والسلاطين والانفصاليين دون مهادنة والقضاء على فرق الموت دون رحمة لضمان عدم التمادي العبثي في سفك الدم اليمني..

فيما الجبهة الأخرى والأهم وهي معركة مستمرة لايجب أن تحدد نهايتها بزمن.. وهي معركة التربية الوطنية والولاء الوطني..□

الذكرى الـ27 لتأسيس المؤتمر

نحو استراتيجية وطنية لمواجهة تحديات المرحلة «الحلقة «٢-٢»

■ تمثل ما يسمى بالحراك في بعض مديريات عدن وأبين والضالع في الجنوب وما يقوم به من أعمال تخريب للممتلكات العامة والخاصة وقطع الطرقات بغرس ثقافة الغرس والكراهية بين أبناء الوطن الواحد وحدتها الى رفع شعار الانفصال من قبل ضعف فروع المؤتمر في هذه المديريات والمحافظات على الصعيد التنظيمي والجاهري والتوعوي وغياب الحلول ومعالجات جذرية لبعض المشاكل المطروحة في إطار عمل نوعي استراتيجي، ونجد كل ذلك يمثل تحدياً لوحدة الوطن وتنميته وأمنه واستقراره يقابله في ذلك.. التآمر على النظام الجمهوري والمتمثل للمتمرد الحوثي في محافظة صعدة الابية والذي يسعى الى إعادة عمله النهج الحق مستخدماً في تحقيق ذلك لأعمال الارهابية وقتل المواطنين الابرياء وتدمير الممتلكات العامة والخاصة.

الدكتور عوض باشراحيل

مشكلة بذلك سمامه العبارة السياسية الامر الذي جعله يكون بمثابة سرطان في جسد الدولة حان الوقت وان الأوان لإستئصاله وكم كانت .. أبناء اليمن وهم يشاهدون تقدم القوات المسلحة والامن في السيطرةعلى معاقل القوى الظلامية وهي تلفظ أنفاسها الاخيرة وكم ستكون سعادتكم أكثر عندما يرون أمام أعينهم هذا السيناريوهات الظلامية يحاكمون على ما ارتكبوه من جرائم بحق الشعب والوطن.

التحديات الاقتصادية

يمثل التحدي الاقتصادي من أبرز التحديات الماثلة أمام الوطن وتتمثل في تداعيات الأزمة المالية وتاثيرها السلبية على الاقتصاد اليمني سواء من بحث انخفاض أسعار النفط وتاثير ذلك على الموازنة العاة للدولة وبالتالي على تنفيذ البرنامج الاستثماري للعام ٢٠٠٩م سيما في ظل تراجع الانتاج اليمني من النفط من (٤٣٠) الف برميل يومياً في العام ٢٠٠١م الى (٢٩٩) الف برميل يومياً في العام ٢٠٠٩م، حيث تشير التقارير الحكومية الى ارتفاع عجز الموازنة العامة الى (١٢٠) مليارا و (٥٦٣) مليون ريال خلال الاول من العام ٢٠٠٩م فضلاً عن انخفاض العائد ومعدلات الربحية للمؤسسات الإئتمانية والخدمية العامة بسبب انخفاض أدائها الاقتصادي وتعثر المشاريع الاستثمارية وعدم قدرتها على مواكبة برنامج الاصلاحات الاقتصادية.

إضافة الى وجود اختلالات في البنى الهيكلية تهدد بقاءها واستمرارها فضلاً عن ذلك كله ضعف القدرة التصديرية للاقتصاد اليمني حيث تشير التوقعات الرسمية لوزارة التجارة ا لى تراجع حجم الصادرات اليمنية من ترليون وخمسمائة واربعة عشر ملاير ريال خلال العام ٢٠٠٨م الى ثمانمائة وأربعة وستين مليون ريال في العام ٢٠٠٩م.

التحديات الاجتماعية

تمثل الاختطافات أحد أبرز الظواهر الاجتماعية تعقيداً وخطورة على أمن المجتمع واستقراره وعلى الحكومة توفير مناخات محفزة وجازمة للاستثمارات بشكل خاص هذا القطاع المهم الذي يعول عليه كاحد البدائل في تنمية الموارد المحلية، فالبرغم من هذا القطاع قد تاثر سلباً بالأزمة المالية الا ان تأثيره إزداد سلباً جراء عمليات الاختطاف سواء لمواطنين يمنيين أو للسياح والعاملين والاجانب في اليمن جرى التراخي ل... معهود في تثبيت هيبة الدولة وتطبيق النظام والقانون على الافراد والجماعات العابثة بأمن الوطن واستقراره، الامر الذي جعل من هذه الظاهرة بأن تصبح وسيلة للعيش لمثل هذه الجماعات واسلوب رخيص لتحقيق مطالبها المشروعة فيها وغير المشروعة، فضلاً عن الاضرار بسمعة اليمن على المستوى الدولي، الامر الذي جعل اليمن تصنيف من بين البلدان الاكثر مخاطرة جيوستراتيجية في المنطقة.

التحديات الأمنية:

شهد العام ٢٠٠٩م انطلاقاً أمنياً لم ... مثيلاً من سابق الامر الذي أضعف هيبة الدولة وأجهزتها المختلفة بل وغيابها في بعض الاحيان وهذا ما جعل بعض الافراد يحقق مطالبة من خلال قيامهم بالاعمال غير المشروعة فالمواطن العادي والبسيط أو التاجر عند مراجعته لبعض الوزارات والاجهزة الحكومية أو هيئاتها ومصالحها المركزية أو حتى على مستوى المحافظات لأية أو يتعلق بحياته اليومية أو نشاطه التجاري، فالتاخير المستمر والمقصود لإنجاز معاملاته تكون أحد مظاهر الفساد وأبسطها بكل ذلك بغرض الحصول على الرشاء وان كانت حتى بمبلغ بسيطة التي تفي «بوجبة غذائه وقاته»، كما أن سرقة المال العام تتم من خلال التلاعب في إنجاز المشروعات والغش بمواصفاتها مع المقاولين فضلاً عن الانجاز الوهمي للمشروعات كل ذلك يمثل أحد المداخل الرئيسية للفساد والأمناء وتحقيق الذرى غير المشروع للقائمين على هذه المشروعات الذي لا يتناسب مع مداخيلهم ومستحقاتهم الشهرية .. كل ذلك يتم في ظل غياب التطبيق الخلاق والفاعل لقانون براءة الذمة المالية ومبدأ المساءلة والمحاسبة والعقاب.

إن المؤتمر الشعبي العام وهو يحتفي بذكراه السابعة والعشرين مطالب أكثر من أي وقت مضى ومن خلال هيئاته القيادية والقاعدية وأعضائه وأنصاره وجماهيره العريضة ومعه كل القوى الوطنية الشريفة والمخلصة من أحزاب وتنظيمات سياسية ومنظمات مجتمع مدني وقطاع خاص وشخصيات سياسية واجتماعية وأكاديمية، فالكل مشغول عن مواجهة هذه التحديات الخطيرة، الا ان المؤتمر الشعبي العام مسؤول في المقام الاول عن وضع وصياغة استراتيجية وطنية فاعلة ومتابعة تنفيذها عبر اطره التنظيمية وفي مقدمتها الهيئات الوزارية والنيابية والتنفيذية والرقابية، فضلاً عن أمانته العامة بدوائرها المتخصصة التي يجب أن تخرج من نطاق كتابة المذكرات وإرسالها الى الجهات المعنية الى وضع اليات مناسبة وفعالة لميثاق ما جاء في هذه المذكرات لتكون الفائدة اكثر وأعظم.

وفي اعتقادنا انا من بين هذه الاستراتيجيات أو المداخل الاستراتيجية التي تحقق ذلك الاتي:

أولاً: بناء العمل المؤسسي السليم من خلال تمكين أجهزة الدولة وهيئاتها ومؤسساتها من ممارسة مهامها واختصاصاتها بموجب قانونها النافذ وشرعيتها الدستورية.

ثانياً: معالجة المشكلات والقضايا الوطنية برؤية استراتيجية في إطار العمل المؤسسي والسليم لهذه الاجهزة ذات العلاقة بمعالجة هذه المشكلات.

ثالثاً: التوجه الاستراتيجي للحكومة وأجهزتها المركزية وهيئاتها ومؤسساتها كمنظومة عمل واحدة متكاملة، فأي تقصير في أداء واحدة منها يؤثر على اداء بقية مكونات المنظومة.

رابعاً: بناء وغرس ثقافة الولاء والانتماء الوطني وحب الوطن والاخلاص له، وجعلها أحد المكونات الرئيسية لثقافة المواطن اليمني «اليمن أولاً، اليمن في كل اعتبار، أنا يمني وأفتخر. الخ»، فضلاً عن غرس ثقافة نشيد العلم والافتخار بهذا العلم كاحد مكونات الهوية اليمنية.

إن هذا الامر يتطلب وضع استراتيجية وطنية لمؤسساتنا التربوية والاعلامية والعمل على تنفيذها بشكل واع وخلاق.

إن ضعف ثقافة الولاء ووجدان جيل الثاني والعشرين من ما يو قضية مهمة وخطيرة تتحمل مسؤوليات المؤسسات التربوية والاعلامية في المقام الاول، فضعف هذه الثقافة في هذا الجيل جعله صيداً سهلاً والتغرير به من قبل بعض القوى الظلامية والحاقدة على وحدة الوطن والنظام الجمهوري.

خامساً: ضرورة توافر الإرادة السياسية والمجتمعية لمكافحة الفساد واستئصاله من أجهزة الدولة ووحداتها الاقتصادية والخدمية..

إن استئصال هذا الورم السرطاني هي مسؤولية المجتمع برمته، مسؤولية المؤتمر الشعبي العام وحكومته وأحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وكافة شرائح المجتمع وأفراده.

سادساً: التطبيق الخلاق لنظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات الإدارية والمالية الواسعة لتتمكن من إدارة شؤون محافظاتها بنظام الإدارة الرشيدة وفق خصوصياتها.

وفي إطار الدستور النافذ في اعتقادي أن توجيهات فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله للحكومة منذ أيام معددة قضت بمنح المجالس المحلية بالمحافظات والصلاحيات إقرار الموازنات الخاصة بالوحدات الإدارية اعتباراً من العام القادم ٢٠١٠م وفي رأينا انها تشكل أولى التطورات المهمة على الطريق الصحيح للانتقال الى نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات الذي من دون أدنى شك يسهم بشكل فاعل واستراتيجي في حل الكثير من المشكلات التي تواجها البلاد وتشكل عبئاً على كاهلها.

سادساً: خلق وتوفير بيئة استثمارية محفزة وجاذبة لرؤوس الاموال المحلية والمغتربين والاجنبية من خلال تطبيق مجموعة من السياسات والاجراءات الاصلاحية واستحداث

منظومة قانونية وتشريعية لتعزيز العوامل المحفزة على الاستثمارات، الامر الذي سيكون له اسهام فاعل في تحريك النشاط الاستثماري مما سيكون لذلك تاثيرات إيجابية على خلق فرص عمل واسعة للشباب العاطلين منظومة قانونية وتشريعية لتعزيز العوامل المحفزة على استثمارات، الامر الذي له اسهام فاعل في تحريك عجلة النشاط الاستثماري مما سيكون لذلك تاثيرات إيجابية على خلق فرص واسعة للشباب العاطين، وبالتالي التحقيق من مظاهر الفقر الذي تعاني منها الكثير من الاسر اليمنية.

سابعاً: إعطاء أولوية استراتيجية كالزراعة والأسماك والسياسة والنفط والغاز الاخرى التي تمتاز بمزايا نسبية وتنافسية وقدرات تصديرية لمنتجاتها الى اسواق الجزيرة والخليج العربي والقرن الافريقي وشرق ووسط أفريقيا وبعض الاسواق الخارجية الاخرى.

ثامناً: محاربة الفقر والبطالة وتقديم الدعم الاستراتيجي للمؤسسات الصناديق ذات العلاقة كالصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق الرعاية الاجتماعية وصندوق تمويل المشروعات الصغيرة وبنك الامل للتمويل الاصغر، وبرامج التمويل الاصغر ورفع كفاءة إدارتها من خلال التطبيق الخلاق لنظام الإدارة ا لرشيدة والامر الذي سيمكنها من تحقيق الاهداف التي انشئت من اجلها، فضلاً عن تقديم الدعم السخي للصناعات الصغيرة على اختلاف أنواعها كونها توفر قدراً كبيراً من فرص العمل وكذا مصادر دخل للفرد والاسرة بصورة منتظمة.□

□ نائب رئيس هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي